

بيان صحفي

منظمة أنا يقظ ومنظمة محامون بلا حدود ترفعان دعوى لدى نقطة الاتصال الوطنية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بفرنسا، بخصوص أنشطة مجموعة بيرنكو بولاية قبلي (تونس)

تونس في 10 ديسمبر 2019

سعيًا منهنما لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان والشفافية، قامت كل من منظمة أنا يقظ ومحامون بلا حدود برفع دعوى بتاريخ 26 جولية 2018 لدى نقطة الاتصال الوطنية لمنظمة التعاون والتنمية بفرنسا المتعلقة بملف شركة بيرنكو البترولية المنتصبة في قبلي بالجنوب التونسي، للثبوت من مدى توافق أنشطة المجموعة مع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات. وتعد نقطة الاتصال الوطنية لمنظمة التعاون والتنمية، جهاز يعمل كوسيط ينظر في الشكاوى التي ترفع فيما يتعلق بمخالفة الشركات متعددة الجنسيات للمبادئ التوجيهية. وتحدد هذه المبادئ معايير السلوك التي يجب على الشركات احترامها في جل ما يخص حقوق الإنسان والبيئة وحقوق العمال ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي.

وحيث تلتزم تونس وفرنسا بحكم عضويتها في منظمة التعاون، بإنشاء نقطة تواصل رسمية تسهر على احترام الشركات متعددة الجنسيات للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون. يمكن الفحص الذي تقوم به نقطة الاتصال الرسمية من تحديد المسؤوليات المتعلقة بانتهاكات محتملة لحقوق الإنسان أو غياب للشفافية أو وجود شبهات فساد تقوم على إثرها نقطة الاتصال المعنية بالبحث على أرضية للوساطة والمصالحة وتقديم حلول توافقية لتجاوز الانتهاكات الحاصلة من قبل الشركات للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي.

ويمثل الدافع الأساسي لتقديم هذه الإحالة وجود مخاوف أو شبهات حول غياب الشفافية في مجال الأنشطة الاستخراجية التي تقوم به مجموعة بيرنكو بكل من معتمدية الفوار ودوز بولاية قبلي و ذلك فيما يتعلق باستغلال آبار الهيدروكربون التي تخضع لامتياز استغلال بين الدولة التونسية والشركة سابقة الذكر. يتم استهداف هذه المواقع بصفة متكررة من قبل السكان المحليين من خلال تنظيم التحركات الاجتماعية لشعورهم بالقلق من مدى تأثير هذه الأنشطة على الصحة والبيئة. ونظرا لعدم تجاوب الشركة مع مطالبنا في الحصول على المعلومة فيما يتعلق بأنشطتها وإصلاح الانتهاكات الحاصلة من الشركة في تونس وتخفيف أثرها.

وتأسف كل من منظمة أنا يقظ ومحامون بلا حدود من المدة المستغرقة للنظر في الملف من طرف نقطة الاتصال الوطنية الفرنسية التي تجاوزت السنة ومع ذلك نرحب بما قامت به فيما يتعلق بختم مرحلة التقييم الأولي الذي تم الإعلان عنه مؤخرا يوم 06 ديسمبر 2019 في بيانها.

كما نلاحظ أن نقطة الاتصال الوطنية الفرنسية قد اعطت أهمية غير متناسبة لمختلف الافتراضات القانونية التي أدت إلى إنشاء الفرع التونسي كشركة تخضع الى قانون "جزر الكايمان" وذلك على الرغم من حقيقة الارتباط بين الشركة ومقرها في فرنسا وفرعها التونسي وروح المبادئ التوجيهية.

وتحت رعاية نقطة الاتصال الوطني+الفرنسية تأمل المنظمتين انخرط المجموعة في مناقشة مفتوحة حول نظام العناية الواجبة في تونس والتزاماتها الضريبية تجاه الدولة التونسية وضرورة إشراك السكان المحليين في اخذ القرارات المتعلقة بأنشطتها التي تؤثر على حقوقهم وبيئتهم.

منسق صحافة:

زينب مروقي: محامون بلا حدود، تونس zmrouki@asf.be
منال بن عاشور: منظمة أنا يقظ : manel@iwatch-organisation.org